بيان موقف صادر عن مؤسسات الأسرى حول تصاعد الانتهاكات والاعتداءات بحقّ الأسيرات في سجن "الدامون"

مؤسسات الأسرى: استهداف الأسيرات في "الدامون" يتجاوز القمع والتعذيب إلى انتهاك الكرامة الإنسانية ومحو أبسط ضمانات الخصوصية وحقوقهن الدينية

24/11/2026

رام الله - في ضوء استمرار تصعيد منظومة السجون الإسرائيلية استهداف الأسيرات في سجن "الدامون"، وما وثّقته مؤسسات الأسرى خلال سلسلة من الزيارات التي أُجريت مؤخراً لعدد منهن، فإن الأوضاع التي تواجهها الأسيرات، والبالغ عددهن حتى تاريخ إعداد هذا البيان (85) أسيرة، تعكس واحدة من أكثر المراحل خطورة التي رصدتها المؤسسات منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية.

فإلى جانب السياسات والجرائم التي تحوّلت إلى ممارسات ثابتة وممنهجة، وفي مقدمتها التجويع، والاعتداءات الجسدية، وعمليات القمع المتكررة، والتعذيب بمستوياته وأساليبه المختلفة، والتفتيش العاري الممنهج، والتحرش، وانتهاك الخصوصية والكرامة الإنسانية، تواصل إدارة السجون فرض ظروف احتجاز قاسية، تترافق مع الحرمان من العلاج والرعاية الصحية، والتعمد في توفير الظروف التي تسهم في انتشار الأمراض، وفي مقدمتها مرض الجرب (السكابيوس)، بما يشكل تهديداً مستمراً لصحة الأسيرات وسلامتهن.

وفي هذا السياق، تؤكد المؤسسات أن إقدام إدارة سجن «الدامون» على إجبار الأسيرات على نزع الحجاب، تحت ذريعة تنفيذ إجراءات أمنية، يمثل اعتداءً مباشراً على كرامتهن وخصوصيتهن وحقوقهن الأساسية، ولا يمكن التعامل معه باعتباره "إجراءً إدارياً أو أمنياً عابراً"، بل يأتي في سياق منظومة أوسع من الانتهاكات التي تستهدف الأسيرات، وتتعمد المساس بكرامتهن الإنسانية، وفرض مزيد من السيطرة والإذلال عليهن.

وتشير المؤسسات إلى أن انتهاك خصوصية الأسيرات يشكل أحد أبرز أوجه الاستهداف الممتد منذ وقبل بدء جريمة الإبادة، ولم يعد مقتصراً على الاعتداءات المباشرة خلال عمليات القمع والتفتيش، بل اتخذ أشكالاً متعددة، من بينها التوسع في استخدام كاميرات المراقبة والتصوير، بما يحوّل أماكن الاحتجاز إلى فضاءات دائمة لانتهاك الخصوصية، ويضاعف من شعور الأسيرات بانعدام الأمان حتى داخل المساحات التي يُفترض أن توفر لهن الحد الأدنى من الخصوصية والكرامة.

ولا تقف هذه الانتهاكات عند حدود المساس بالخصوصية والكرامة الإنسانية، بل تمتد لتطال الحقوق الدينية للأسيرات، من خلال فرض ممارسات تمسّ حريتهن في ممارسة شعائرهن الدينية والالتزام بمعتقداتهن، وفي مقدمتها إجبارهن على نزع الحجاب. وتؤكد المؤسسات أن استهداف الحجاب، بوصفه جزءاً من الممارسة الدينية والخصوصية الشخصية للمرأة، لا يمكن تبريره

تحت أي ذريعة أمنية أو إدارية، كما لا يجوز التعامل معه باعتباره تفصيلاً مرتبطاً بإجراءات الاحتجاز، بل يمثل انتهاكاً لحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وتدخلاً قسرياً في خيارات الأسيرات ومعتقداتهن، ضمن سياق أوسع من السياسات الرامية إلى إخضاعهن والنيل من كرامتهن وهويتهن وحقوقهن الأساسية.

ومنذ بدء الإبادة الجماعية، عمدت إدارة سجن «الدامون» إلى تكثيف استخدام أدوات المراقبة والتصوير، وبرز ذلك بصورة ممنهجة خلال عمليات القمع التي استهدفت الأسيرات، والتي بلغت ذروتها خلال شهري آذار ونيسان من العام الجاري، حيث رافقت تلك العمليات ممارسات استهدفت إخضاع الأسيرات وانتهاك خصوصيتهن، في سياق سياسة تهدف إلى فرض واقع مستمر من قائم على الترهيب والإذلال اللحظي.

وتؤكد المؤسسات أن تجارب النساء اللواتي تعرّضن للاعتقال في سجون الاحتلال تكشف، من خلال شهاداتهن وما يروينه عن ظروف اعتقالهن، عن مستويات متصاعدة من الانتهاكات التي طالت أجسادهن وصحتهن النفسية وكرامتهن الإنسانية، في محاولة لترك آثار ممتدة على حياتهن، لا تتوقف عند حدود فترة الاعتقال. وقد ازدادت هذه التجربة قسوة منذ بدء جريمة الإبادة، في ظل استمرار التهديدات والملاحقة، وتكرار الاعتقال والاستدعاء والتحقيق، بما يبقي الأسيرات السابقات وعائلاتهن تحت وطأة الخوف والاستهداف المتواصل.

إن ما تتعرض له الأسيرات لا يمكن فصله عن السياق الأوسع الذي تشهده السجون الإسرائيلية منذ بدء الإبادة، حيث ترافقت السياسات المفروضة على الأسرى والأسيرات مع تصعيد غير مسبوق في التعذيب والتجويع والحرمان من العلاج والعزل والاعتداءات، في ظل غياب أي ضمانات فعلية للحماية والمساءلة، واستمرار التعامل مع هذه الجرائم باعتبارها وقائع قابلة للتكرار دون تبعات.

معطيات محدّثة عن الأسيرات

حتى تاريخ إعداد هذا البيان، بلغ عدد الأسيرات في سجون الاحتلال (85) أسيرة، بينهن ثلاث طفلات، وأسيرة حامل، وأسيرتان من قطاع غزة.

وتشير المعطيات إلى أن الغالبية العظمى من الأسيرات معتقلات على خلفية ما يدّعيه الاحتلال «التحريض»، أو بموجب أوامر الاعتقال الإداري، بما يعكس اتساع توظيف هذه الذرائع في ملاحقة النساء الفلسطينيات، واستهدافهن على خلفية التعبير عن الرأي أو دون توجيه تهم واضحة أو إتاحة ضمانات المحاكمة العادلة.

المؤسسات الحقوقية الدولية أمام مسؤولياتها

إن استمرار هذه الانتهاكات، وتكرار توثيقها دون أن يترتب عليها أي تغيير فعلي في واقع الأسيرات، يضع المؤسسات الحقوقية الدولية، وفي مقدمتها منظومة الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان، أمام مسؤولية تتجاوز إصدار البيانات والتعبير عن القلق وإعادة توثيق الوقائع. فالتراكم المستمر للشهادات والتقارير حول الجرائم المرتكبة بحق الأسرى والأسيرات، مقابل غياب إجراءات فاعلة لوقفها ومحاسبة المسؤولين عنها، يكشف عن فجوة عميقة بين منظومة

الحقوق والحماية التي أُنشئت هذه المؤسسات من أجلها، وبين واقع الفلسطينيين الذين يُتركون لمواجهة الانتهاكات دون حماية فعلية.

وتؤكد المؤسسات أن استمرار الاكتفاء بالإدانة والتوثيق، دون تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة، لا يرقى إلى مستوى المسؤوليات القانونية والأخلاقية الملقاة على عاتق هذه الهيئات، ويكرّس عملياً واقع الإفلات من العقاب، ويمنح سلطات الاحتلال مساحة لمواصلة انتهاكاتها دون رادع. كما أن التعامل مع الجرائم المتواصلة بوصفها ملفات إنسانية منفصلة، بدلاً من النظر إليها باعتبارها جزءاً من منظومة استهداف ممنهجة، يفرغ الحماية الدولية من مضمونها، ويحوّل التوثيق إلى غاية بحد ذاته، بدلاً من أن يكون مدخلاً لتحقيق العدالة وإنهاء الانتهاكات.

وعليه، تطالب مؤسسات الأسرى المؤسسات الحقوقية والدولية، والهيئات الأممية المختصة، بتحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية، والتحرك العاجل والملموس من أجل:

- التدخل الفوري لوقف الانتهاكات والاعتداءات بحق الأسيرات في سجن «الدامون»، وضمان احترام كرامتهن وخصوصيتهن، ووقف جميع الممارسات التي تمس حقوقهن الأساسية، بما فيها إجبارهن على نزع الحجاب.
- الضغط من أجل إنهاء سياسات التعذيب والتجويع والإهمال الطبي والعزل والتفتيش العاري، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للأسيرات، وضمان حمايتهن من الاعتداءات والتحرش وسائر أشكال المعاملة المهينة.
- العمل على مساءلة سلطات الاحتلال والمسؤولين عن هذه الانتهاكات، وتفعيل آليات المحاسبة الدولية، وعدم السماح باستمرار الإفلات من العقاب.
- ضمان احترام الحقوق الدينية للأسيرات، ووقف جميع الممارسات التي تستهدف معتقداتهن أو تعيق ممارستهن لشعائرهن الدينية، بما يشمل إجبارهن على نزع الحجاب أو المساس بخصوصيتهن الدينية والشخصية، والتأكيد على التزام سلطات الاحتلال بالضمانات القانونية الدولية ذات الصلة بحرية الدين والمعتقد.
- مراجعة أداء منظومة حقوق الإنسان الدولية وآليات تدخلها، ومغادرة حالة الاكتفاء بالتوثيق والإدانة، نحو إجراءات عملية تتناسب مع جسامة الجرائم واستمرارها، وتضمن حماية الضحايا وإنصافهن.

وتشدد المؤسسات على أن الأسيرات الفلسطينيات لسن أمام انتهاكات عابرة أو إجراءات احتجاز استثنائية، بل يواجهن منظومة متكاملة من السياسات التي تستهدف وجودهن وكرامتهن وحقوقهن الإنسانية. وإن استمرار هذه الجرائم، في ظل العجز الدولي عن وقفها، لا يمثّل إخفاقاً في توفير الحماية فحسب، بل يطرح تساؤلات جوهرية حول جدوى منظومة حقوق الإنسان الدولية وقدرتها على إنفاذ المبادئ التي قامت عليها، حين يتعلق الأمر بحقوق الفلسطينيين وحياتهم وكرامتهم.